الفصل الخامس

تفاوت السكان في المقدرة الانتاجية
أو
السكان والموارد

إن تسعة أعشار الانتاج الصناعي العالمي يصدره عدد ضئيل من الدول التي تجمع مداخيل الصناعة والزراعة الأكثر انتاجية من تلك التي في البلدان غير الصناعية . وفي هذه الدول الضئيلة العدد ، أقل من ثلث سكان العالم . ومعدل دخل الفرد السنوي من الدخل الوطني في هذه البلدان يتراوح ما بين ٥٠٠٠ و١٥٠٠٠ فرنك . هذا في حين أن ثلثي العالم المتبقي من السكان يعيش في بلدان زراعية مخفوضة الانتاجية وحيث معدل الدخل الوطني السنوي للفرد يتراوح ما بين ٥٠٠ و١٠٠٠ فرنك . إنما من السهل البرهنة على أن هذه الحالة هي نتيجة وضع اقتصادي قائم وليس مجرد التعبير عن قدر طبيعي . فباستثناء المناطق الصغيرة ، فإن غياب نظام استثمار منوع يطال كل قطاعات النشاط البشري في البلدان الأكثر ما تكون تقدماً ، فإن غياب مثل هذا النظام لا يمكن تفسيره بعدم توفر الظروف الطبيعية . فالسبب في ذلك يعود للتطور الاقتصادي والتقني غير المتوازن للعالم الحديث . إن عدد سكان البلدان المتخلفة يصل إلى أكثر من ٧٥٪ من سكان العالم . في واقع الحال هذا يعني أن أكثر من ثلثي سكان العالم يتصرفون بما يكفي بالكاد حاجات العيش الأولية . وقد كتب وبرهن على أن أكثر من نصف البشرية في حالة سوء تغذية مستمر . ويزداد الأمر أهمية ، على اعتبار أن نفس هذه البلدان هي التي فيها أسرع وتائر نمو السكان . إن هذا الوضع ليس بمستحيل الحل لأن عدم التوازن بين الخيرات والحاجيات ليس بناتج ، بشكل أساسي ، عن غياب أو عدم كفاية الخيرات ، وإنما بشق كبير منه عن عدم كفاية استعمال الخيرات المادية وقوة العمل الممثلة بالسكان . هذا بالطبع الى جانب سوء توزيع الخيرات المنتجة ، حيث تسيطر فكرة واحدة : الربح ولا شيء غيره مما يعود لتأمين حاجات الناس التي يضحي بها من أجل الربح ، المحرك الأول والأخير للنشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي . فكل تخلّف اقتصادي وبالموازاة كل تخلف اجتماعي ، يحمل بالنتيجة في نفس الوقت مسألة عدم استثمار المواد الأولية وعدم استعمال الطاقة الانتاجية للسكان . وبشكل عام من المستحيل التقدير الصحيح لنسبة

عـدم استعمال المـواد الخام لبلد مـا . ذلك أن التخلّـف يحمـل دائـماً عـدم كفـايـة في البحث ، أي في جردة المواد القابلة للاستثمار . فالتفتيش عن المـواد الأولية في البلدان المتخلفة يجري عادة لتلبية حاجات مصلحة الاجانب الذين ليس غرضهم وضع ميزانية الملكيـة الوطنيـة المحلية أو الإقليميـة ، إنما جـردة المواد الأوليـة اللازمـة للاقتصـاديات الخارجية الأجنبية ، والتي من هذه الزاوية تبدو الأربحية في استثمارها .

فأول عدم كفاية في وسائل انتـاج الاقتصاديـات المتخلفة هي وسيلة التنقيب عن الثروات الوطنية . وهي تدخل عدداً من التقييمات ، كعدم كفاية التوظيفات للتجهيـز الوطني وإقامة الصناعـة ، وبالنتيجـة فقدان وسـائل إنتـاج الأدوات الأساسيـة والسلع الاستهـلاكية ، وبـالتالي نقصـان امكانيـات التوظيف والتجهيـز غير المكتمـل والضغط البشـري على الاقتصـاد الزراعي . وهـذا الأخـير لا يعـطي إلا المـردود الضعيف ، في الـوقت الذي يمتص فيـه كميات ضخمـة من الجهد أو العمـل البشـري . ومـع ذلـك فالزراعة لا تتمكن من أن تشغّـل كل سكان الريف ، الـذين يضطر قسم منهم الى أن يجوع لعدم توفر الأرض التي يعمـل فيها . ومستـوى معيشة الشعـوب التي هي في مثل هذه الحالة منخفض للغاية ، ويجري الحديث بالنسبة اليهم عن تزايد السكان . وواقع الحـال هنا هـو بعثرة الـطاقة البشـريـة غـير المستعملة ، وفي نفس الـوقت بعثـرة حيـاة الناس .

التصنيع

فالتصنيع بفتحه قطاعات انتاج جديدة وبـرفعه انتـاجية الأرض وكـذلك العمـل الزراعي ، يخلق علاقات كمية وكيفية (نوعية) جديدة بين الأرض والسكان ويولد في نفس الوقت أشكال عمل وظروفاً حياتية تختلف عما قبل . فمن الناحية النوعية ، فإن نفس العدد من السكان لا يعني نفس الحقـائق الإنسانيـة ولا نفس المشاكـل في اقتصاد صناعي واقتصاد متخلف .

فإذا ما امتص التصنيع ، في المرحلة الانطلاقية لانتاج القطاع الصنـاعي ، كمية كبيرة من الطاقة البشرية ، التي كانت في حالة عدم استعمال من جراء العمالة الناقصة والاستعمال غير العقلاني للقوى البشرية في الاقتصاد المتخلف ، ففيما بعد فإن التـطور الصناعي وحتى الزراعي اللاحق ، يمكن أن يؤديا ، من جراء التطور التقني الى نقصان العمالة . ولكن كل انفصام للتنـاغم فيما بـين الانتاج وامكـانيات شـراء المستهلكين ، وهم ليسوا الذين لهم حاجات ويتطلبون إشبـاعها وإنمـا الذين لـديهم مقدرة شـرائية ، كـل مثـل هـذا الانفصـام يؤدي الى الأزمـات واختـلال التـوازن في سـوق العمـل . فالاقتصاد الصناعي في بلد ضعيف السكان يبدو وكأنه متزايـد السكان ، هـذا في حين أن إمكانية الانتـاجية تجعله في مصـاف البلدان القليلة السكان . وهـذا هو واقـع حال

اقتصاد الولايات المتحدة الاميركية ، التي عليها أن تدفع عن نفسها بشكل مستمر أزمات الانكماش ولا تستطيع استيعاب كامل قواها العاملة المتزايدة العدد ، إنما بالمقابل لديها مصادر أولية غير مستثمرة ، تسمح بتأمين مستوى محترم من العيش لعشرات عشرات الملايين من الناس وأكثر . نصل بذلك الى قضية تنظيم الانتاج واستعمال القوى العاملة البشرية وهدف هذين العاملين . وهذا يعود لنوعية النظام الاقتصادي القائم ، الذي يرمي الى الربح مهما كانت النتائج وليس لتأمين العيش للجميع ، مما يعتبر من الأمور الغريبة عنه وعن تفكير القيمين عليه .

فهذه الحالات المختلفة لا يمكن إذن تفسيرها بشكل صحيح وسليم إلا في ضوء معرفة مختلف أشكال التنظيم الاقتصادي ـ الاجتماعي المعمول به في العالم وكذلك العرض السريع للظروف التي نشأت فيها هذه الأنظمة المختلفة وتوزعت جغرافياً في مختلف أنحاء العالم خلال المائة سنة المنصرمة (أنظر الفصلين السادس والسابع) .

الحدان الأقصى والأدنى للسكان

أما فيما يعود لمفهومي كثرة السكان وقلة السكان ، فيحددان بمفهومي الحد الأقصى والحد الأدنى للسكان . فالحد الأدنى يمكن أن يكون بيولوجياً وكذلك اقتصادياً ، أما الحد الأقصى فيختلف حسبما يكون البلد متقدماً أم متخلفاً . وبالتالي فقلة السكان يقصد بها اشغال مساحة ما من الأرض دون الحد الأدنى . وهنا إذا ما كان الحد البيولوجي ثابتاً ، فالحد الاقتصادي قابل للتغير بتجهيز اكفاء من قبل المجتمع البشري المهتم بالموضوع . أما زيادة السكان فيقصد بها تخطّي الحد الأقصى . هذا وإلى جانب الزيادة المطلقة للسكان هناك الزيادة النسبية، حيث الحالات الأربع التالية : بالنسبة للمجال المعني ، وبالنسبة للموارد المستعملة بالمقارنة مع الموارد القابلة للاستعمال ، وبالنسبة للمواصفات التقنية ، المتوقعة ، وبالنسبة لحصول السكان على الموارد المنتجة .

إنما لا بد من التنبه الى أن الزيادة المطلقة للسكان ممكنة فقط في وسط ـ مجتمع مغلق ، حيث الموارد غير قابلة للزيادة وحيث السكان ليس بإمكانهم اللجوء الى موارد مجتمع آخر ، سواءً أكان ذلك ببيع الخدمات أو الاقتطاع منها او الاقتراض (جزر الباسفيك ، جزيرة الرينيون ـ Reunion مع عدم السماح باستحالة امكانية زيادة الموارد واليابان ـ موضع محاكمة) . وفي الواقع فإن حالات الزيادة المطلقة في السكان هي استثنائية وظرفية ، على اعتبار أن تغير العلاقات الاقتصادية الدولية ينعكس مباشرة على نفس العلاقة بين الموارد والسكان . وهذا واضح في البلدان ذات الموارد الوطنية الضعيفة والتي تلجأ إلى الخدمات (النقل البحري ، السياحة ، تقديم العمل ، الخ . . كما في اليونان والنروج). فبناءً على ما ذكرنا من شرح للاستثناء والظرفية من

الأصح التحدث عن الزيادة النسبية للسكان واستعراض الحالات الاربع المشار اليها آنفاً .

١ ـ الزيادة النسبية للسكان بالنسبة للمجال المعني ، حيث مجرد تغير المقياس المستعمل لتفسير العلاقة بين السكان والموارد أمر كاف لتغيير المعطيات . ومثالنا على ذلك جزيرة « جاوا » ، حيث هناك مقاربة للزيادة شبه المطلقة للسكان في الظروف القائمة لاستثمار الموارد ، إنما لا يمكن شمل كل أندونيسيا بذلك .

٢ ـ الزيادة النسبية للسكان بالنسبة للموارد المستعملة بالمقارنة مع الموارد القابلة للاستعمال . فإذا ما كان هناك بلد ما غير قادر على زيادة سكانه في الوضع القائم ، فمن المحتمل أن يجد نفسه فجأة في وضع قلة سكان ، بمعنى غير قادر على تعبئة كل اليد العاملة اللازمة ، إذا ما حل محل الاقتصاد القديم فيه والمستعمل جزءاً من الامكانيات المنتجة اقتصاد آخر يستعمل قسماً جديداً من الامكانيات المنتجة (استصلاح أراضي جديدة ، بناء صناعات جديدة ، الخ . .) . فمثالنا على ذلك الصين والهند وبناء السدود للتخلص من الفيضانات الدورية المتلفة للمزروعات ـ العلاج الرئيسي للزيادة في سكان السهول فيها .

٣ ـ الزيادة النسبية للسكان بالنسبة للمواصفات التقنية المتوقعة . وللتأكد من أن بلداً ما فيه زيادة في السكان غير قابلة للمعالجة يتوجب القبول بتوقف التقدم التقني وباستحالة تطور وسائل انتاج جديدة واكتشاف موارد أولية جديدة ومصادر طاقة جديدة . فالتصنيع القادر على معالجة زيادة السكان في افريقيا الشمالية ألا يتوقع منه اعادة تقييم مصادرها في النفط والغاز الطبيعي ؟

٤ ـ الزيادة النسبية للسكان بالنسبة لحصولهم على الموارد المنتجة . إن بلداً ما يبدو فيه وضع زيادة سكانية في حال أن قسماً هاماً من موارده المنتجة يستعمل لصالح اقتصاد أجنبي ولصالح سكانه . كذلك فإن بلداً ما يبدو في وضع زيادة سكانية إذا لم يحصل على انتاج يأتيه من الخارج . كما أن الزيادة السكانية في نفس البلد الواحد يمكن أن تنتاب جزءاً من السكان ليس إلا ، في منطقة معينة حيث الموارد ووسائل الانتاج غير كافية لاعالتهم . وهنا يبرز الوجه الاجتماعي للموضوع ، حيث بعض الفئات الاجتماعية تصبح ضحية اقتطاع الموارد من منطقتها لصالح فئات أخرى فيها في منطقة أخرى .

أخيراً هناك موضوع الحجم الأمثل للسكان .

الحجم الأمثل للسكان (Optimum population)

من الناحية النظرية هناك حجم أمثل للسكان لكل بلد ؛ وهذا الحجم الأمثل يكون عندما تكون قوة العمل كافية للاستعمال الأفضل ما يكون للخيرات المتاحة .

إذن فالحجم الأمثل يحدد عدد السكان المناسب لأفضل شروط الانتاج والتوزيع في وسط جغرافي محدد وعلى أساس مستوى حياة متوسط مقبول ؛ وهو أيضاً بالتالي من المعطيات النسبية ؛ ويتوقف ليس فقط على المستوى التقني ، إنما أيضاً على ظروف التنظيم التي تمكّن من تعبئة الموارد التقنية اللازمة . وبشكل أكثر ملموسية فمن مؤشرات الحجم الأمثل للسكان مستوى المعيشة المرتفع والعمالة الكاملة والتنمية السليمة للموارد والتركيب الديموغرافي المتوازن . وبالطبع فإن هذه المؤشرات الأربعة المذكورة تختلف في الزمان والمكان ، ويعود ذلك للاختلافات في حجم الدول وتركيبها الاجتماعي ومرحلة التقدم التكنولوجي الذي بلغته ومستوى المواصلات فيها . ومع ذلك فالدقة في حساب الحجم الأمثل للسكان مستحيلة من جراء التغير المستمر في كل من الاقتصاد والسكان . هذا بالإضافة الى أن كل هذه الحالات التي استعرضنا عرضة للتغيير أيضاً في الزمان نتيجة تغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث مثلاً الحجم الأمثل اليوم يمكن أن يصبح حجماً زائداً غداً . وبالتالي فالتوازن بين السكان والخيرات المتاحة والمؤدي الى الحجم الأمثل للسكان ليس بثابت . فأي زيادة في الخيرات (إرتفاع خصوبة الأرض ، اكتشاف مصادر معادن جديدة ، إنتاج طاقة جديدة ، رساميل جديدة للتوظيف) تستوجب الزيادة في قوة العمل ؛ الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع عدد السكان الأمثل . وبالتالي فالنسبية هي الصفة الغالبة على كل الحالات التي استعرضنا .

ومن هنا في الواقع نقطة الانطلاق لتفحص العلاقة بين السكان والموارد .

العلاقة بين السكان والموارد

الواقع ان موضوع العلاقة بين السكان والموارد سُلط الضوء عليه باكراً في العصر الحديث ، نتيجة ملاحظة التزايد الكبير في أعداد السكان وبمعدلات تفوق الزيادة في الموارد الإقتصادية والغذائية منها بشكل خاص . ومن أوائل الذين اهتموا بهذا الموضوع روبرت ملتيوس عام ١٧٩٨ ، سيما في مقاله بعنوان « دراسة في مبدأ السكان » (An Essay on the principle of population)، حيث أشار إلى تزايد السكان حسب المتوالية الهندسية وتزايد الغذاء حسب المتوالية العددية أو الحسابية ، الأمر الذي سينتج عنه فجوة لا تردم ، الاّ بتناقص عدد السكان (يراجع بهذا الخصوص نقدنا الموجز إنما المركّز لهذه النظرية في الهامش رقم (٥) من القسم الثالث) . وبالتالي فهناك اختلاف بين الدول في المستوى الغذائي تختزله الخريطة رقم ـ٢٢ـ القائمة على العلاقة بين حجم ومستوى السكان من ناحية وكمية وقيمة الموارد (٥١) الاقتصادية من ناحية أخرى من أجل تحديد الأقاليم السكانية . وهنا فالخصائص الاقتصادية تلعب دوراً كبيراً ومباشراً في عملية تشكيل أنماط التوزيع السكاني (أنظر الفصل الرابع من القسم

الثالث الذي بين أيدينا) ، وأحياناً فإن دورها يتفوق على دور العناصر الطبيعية ، سيما إذا ما كان لديها التكنيك والتكنولوجيا المتفوقين . كما لطبيعة النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي القائم دوره المماثل في عملية حجم وتوزيع السكان في البيئات الجغرافية المختلفة لدرجة أنه بالإمكان التحدث عن « الحتمية الاقتصادية » الى جانب الحتمية الجغرافية ، حسب البعض ؛ الأمر الذي نستنتج منه ، نحن ، نفي الحتميتين ، وتأكيد العلاقة الجدلية بين العوامل الطبيعية والاجتماعية في عملية توزيع السكان في ظل النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي القائم (رأسمالي أم إشتراكي) (٥٢) .

هذا ومحصلة هذه العملية الجدلية تتجلى في الأنماط الاقتصادية التي تختزلها الخريطة رقم ـ٢٣ـ من دون الاشارة الى نوعية النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي المظلل لها ؛ الأمر الذي يوصلنا الى الأقاليم السكانية ـ الاقتصادية ـ أقاليم ايكرمان في الخريطة رقم ـ٢٤ـ (٥٣) .

وباختصار كلي فالسكان والموارد ومستوى العيش ، المعبر عنها بالمستوى الحضاري المتضمن المستوى الاقتصادي ، هذه العناصر تتفاعل في علاقتها الجدلية عبر الزمن ـ التاريخ وتؤدي الى أنماط التوزيع الجغرافي للسكان وأقاليمه الاقتصادية .

ومع ذلك يبقى السؤال مطروحاً : هل ستكفي الموارد الاقتصادية ، سيما الغذائية منها ، اعداد السكان المتزايدين لدرجة « الانفجار » في المستقبل ؟

أولاً من الوجهة النظرية غير صحيح طرح الموضوع بهذه اللهجة التشاؤمية ؛ إذ أن هناك ما يكفي لاطعام خمسة مليارات ونصف من البشر وفق حسابات « ايست » ، وثماني مليارات وفق حسابات « نيك » ، واحدى عشر ملياراً وفق حسابات « كوسنزنسكي » ، أي على أقل تقدير ضعف عدد سكان العالم الحالي[١] . كما قد برهن مراراً ، وبشكل خاص في كتاب جوزييه دي كاسترو « جيوبوليتكا الجوع »[٢] وغيره من الكتب[٣] . إن الجوع المتأتي عن العلاقة بين الموارد والسكان غير صحيح

---

(١) Josecé de Castro, géographie de la faim, le dilème Brésilien ,Pain ou Acier, traduit du portugais par Jean Dupont, Editions du Seuil, Paris 1964, p. 16

نقلاً عن كتابنا « الغذاء والتغذية والإنسان في لبنان » ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد) ، بيروت ١٩٨٠ .

(٢) Josué de Castro, geopolitique de la faim, traduit du portugais par Leon Bourdas , nouvelle édition revue et augmentée , Editions Economie et Humanisme, les Editions, Ouvrières, Paris?

(٣) باركوف ، مشكلة التغذية وسياسة الامبريالية ، دار التقدم ، موسكو ١٩٧٥ .

ـ الكسي روبوفسكي ، أيهما سبب الجوع ؟ تكاثر السكان أم الامبريالية ؟ جريدة النداء ، بيروت في ١٩٧١/١٠/٢٢ .

الخريطة رقم -٢٢-

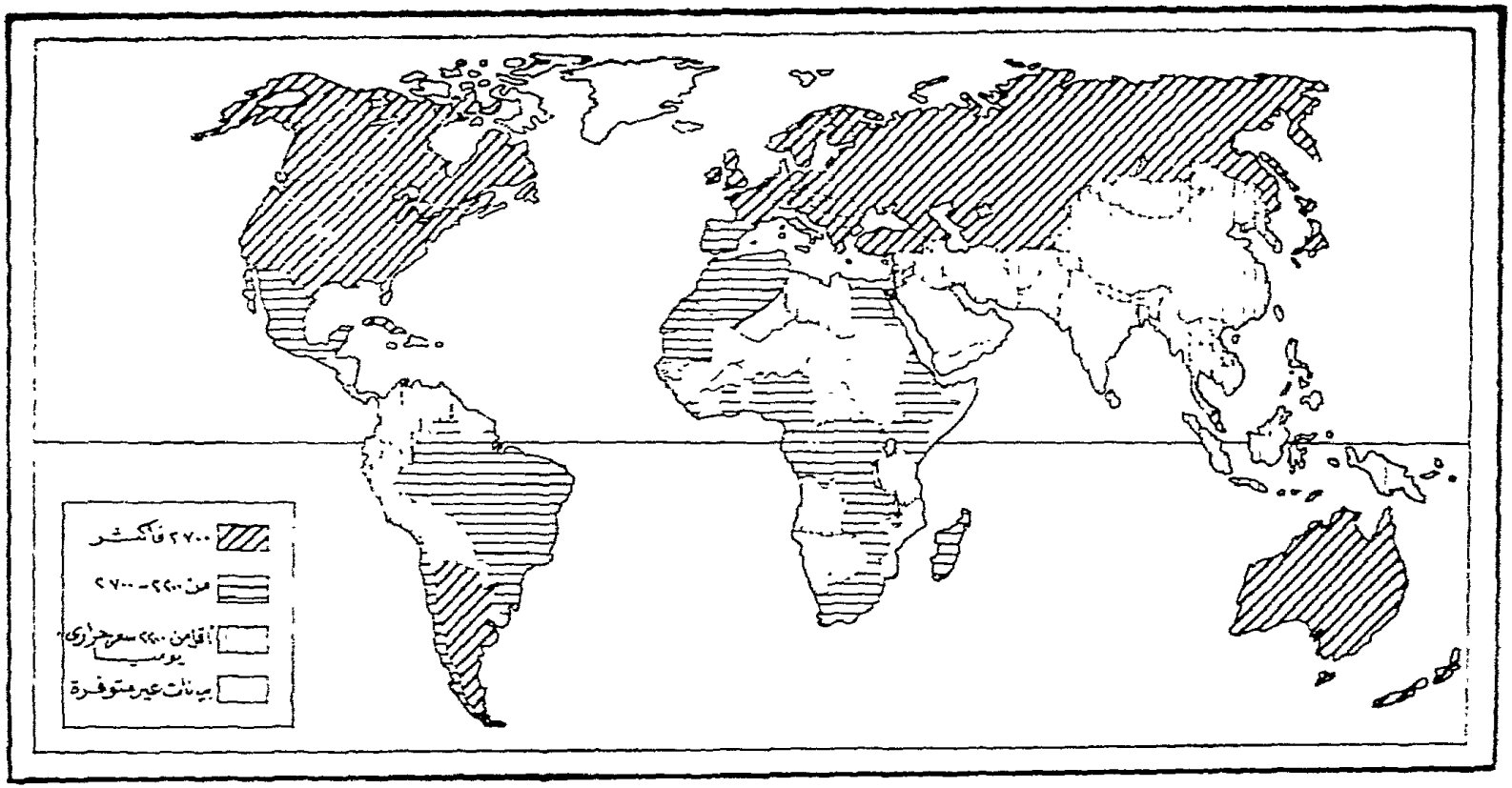

نصيب الفرد من الغذاء في دول العالم (مقدراً بالسعرات الحرارية)

الخريطة رقم -٢٣-

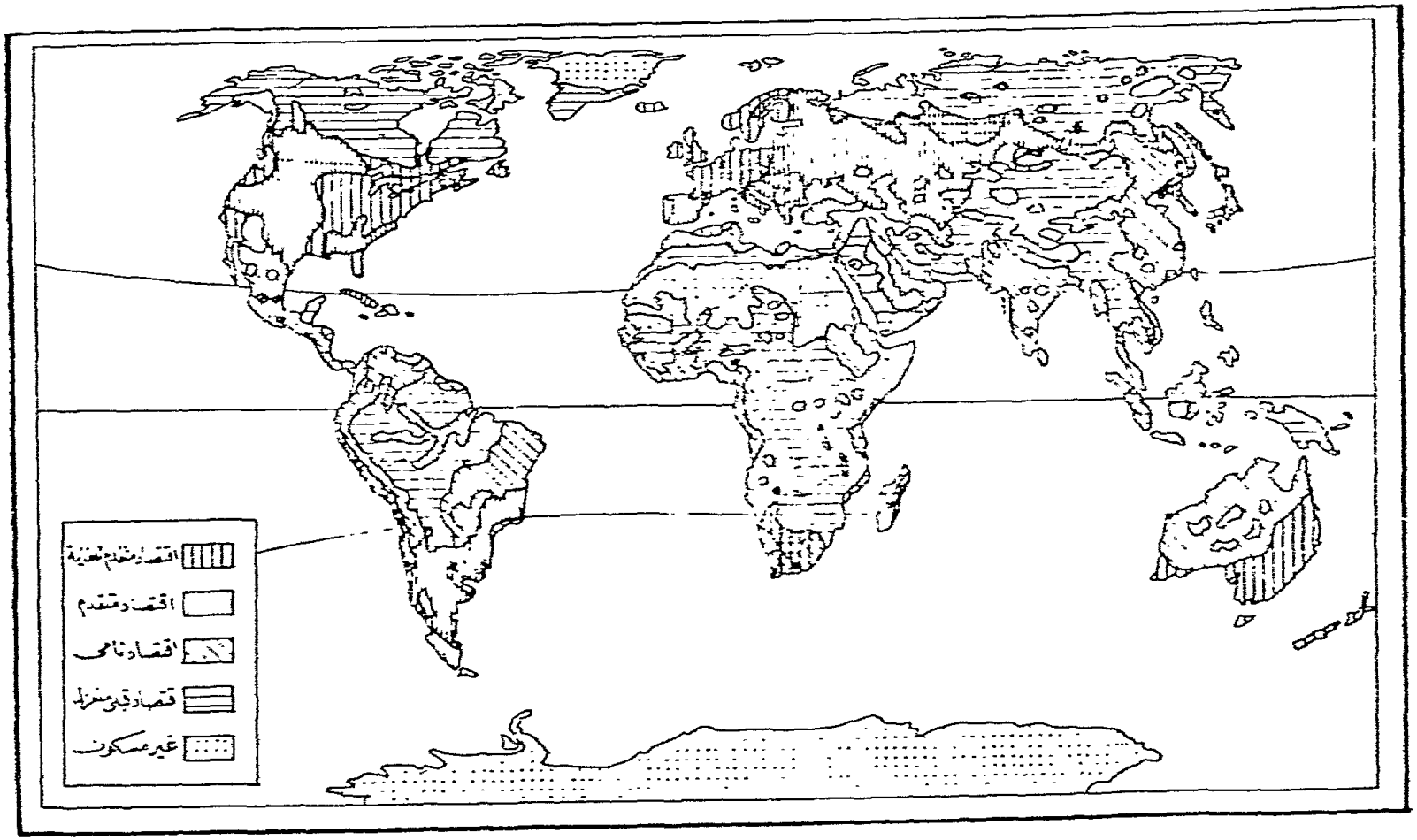

مستوى التنمية الاقتصادية في العالم

الخريطة رقم -٢٤-

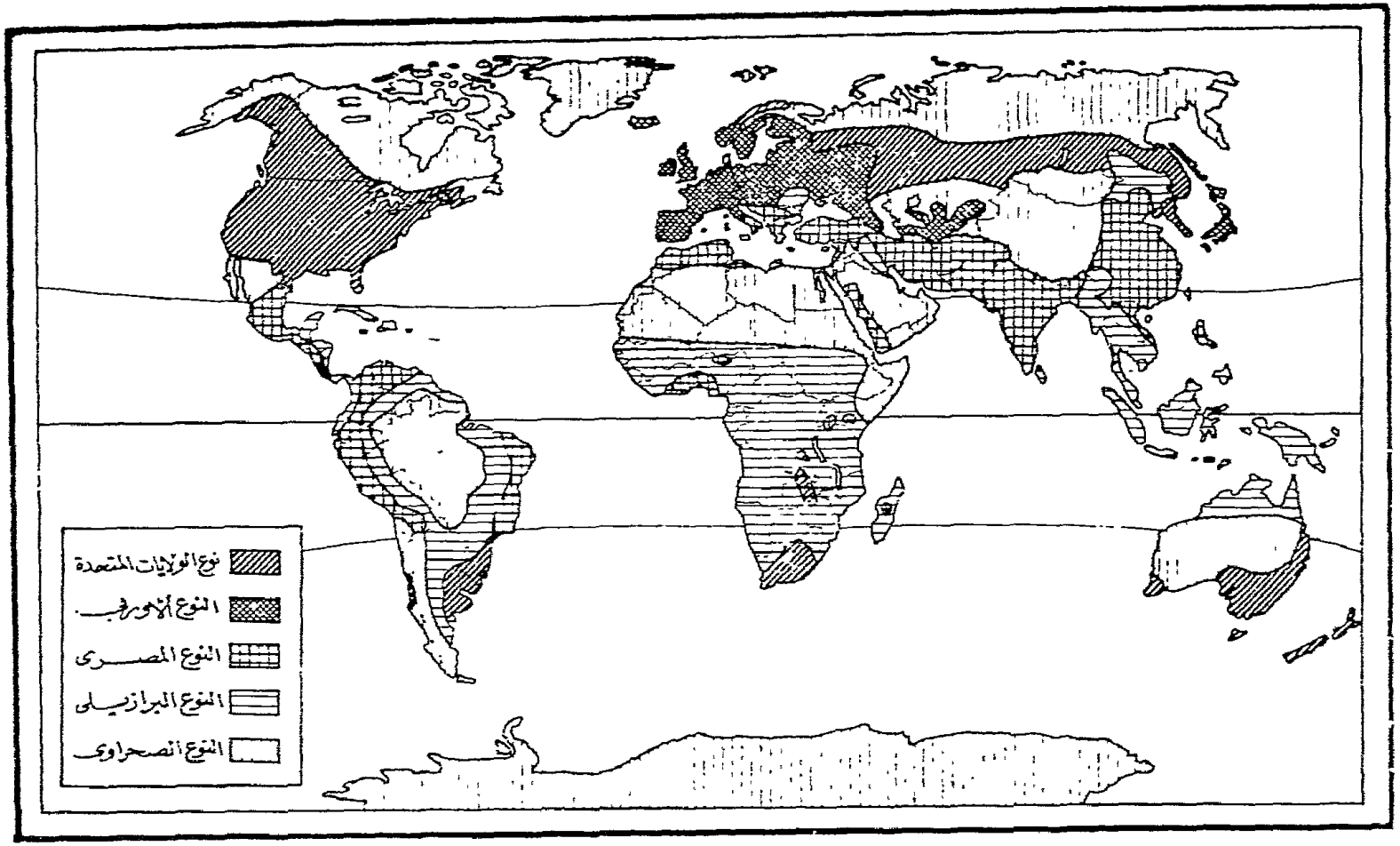

تصنيف إيكرمان للأقاليم السكانية / الاقتصادية في العالم « مع تعديل طفيف »

تفسيره بالانفجار السكاني ، بل بالنظام الاقتصادي القائم ـ النظام الرأسمالي وقانونه الأساسي ـ قانون الربح المستند الى قانون الملكية الخاصة .

أما فيما يعود للطرح الملموس للموضوع ، بالإمكان القول بموضوعية ، إنما نسبية مع ذلك ، ان مشكلة تأمين الغذاء الكافي للسكان المتزايدين مع الزمن بسرعة لدرجة « الإنفجار » ، هذه المشكلة تزداد سوءاً من واقع كون ثلثي سكان العالم يشكو البعض منهم من قلة الغذاء والبعض الآخر من سوء التغذية . فالسؤال المطروح هو ما العمل ؟ للزيادة في الخيرات الغذائية المنتجة بحيث يتأمن الغذاء لسكان العالم الذين يتزايدون بأكثر من ٥٠ مليون سنوياً[٣] .

الواقع انه من المفيد قبل الإجابة على السؤال المطروح الإشارة في البدء الى المناطق المنتجة وغير المنتجة في العالم ، والتي تختزلها الخريطة رقم ـ٢٥ـ، حيث يتضح أن اليابس يشكل ٢٩٪ من مساحة الكرة الأرضية ، وان من هذا اليابس نسبة قليلة خصبة وقابلة للاستعمال الزراعي .

هذا والشروط التي تحد من استعمال مساحة الأرض للزراعة تتلخص بما يلي :

١ ـ حوالي خمس مجمل مساحة الأرض هو شديد البرودة .
٢ ـ حوالي خمس مجمل مساحة الأرض هو شديد الجفاف .
٣ ـ حوالي خمس مجمل مساحة الأرض هو من المناطق الجبلية .
٤ ـ حوالي خمس مجمل مساحة الأرض هو من الغابات والمستنقعات .

بمعنى آخر حوالي أربعة أخماس مساحة الأرض هو غير مستعمل من جراء ما ذكرنا ، ومع ذلك فنصف الخمس المتبقي هو المستغل لانتاج الغذاء حالياً[٤] .

هذا مع الإشارة إلى أن أحسن الأراضي قد استعمل والكثير من الزراعة هو دون الامكانيات القصوى وبعض الأراضي غير المستعملة من الممكن استعمالها وحتى ٨٠٪ من الأربعة أخماس غير الممكن استعمالها للزراعة ممكن استغلالها إنما بتوظيفات ضخمة .

كل ما ذكرنا يخفف من مأسوية المشكلة إذا واجهناها بالتدابير التالية :

أولاً زيادة الغذاء ، المنتج بالتوسع بمساحة الأراضي القابلة للزراعة وبزيادة المزروعة فعلاً وبتطوير مصادر جديدة للغذاء .

---

(٣) H. Robinson, Human geography, p. 63

(٤) Ibidem p 64

الخريطة رقم -٢٥-

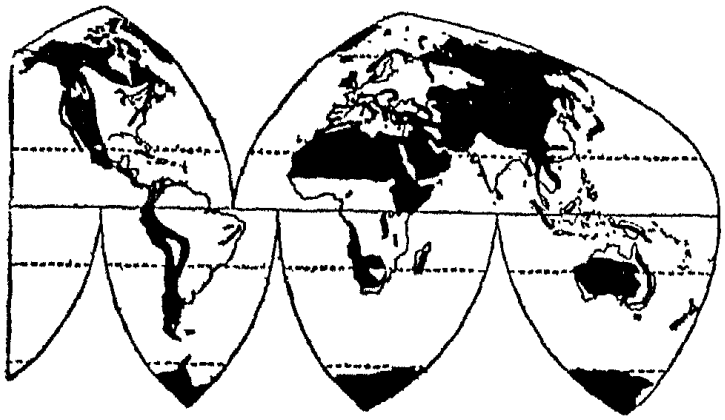

المناطق المنتجة وغير المنتجة في العالم

المناطق السوداء هي المناطق « السلبية » - غير المنتجة والمناطق البيضاء ، البالغ مساحتها حوالي ثلث مساحة اليابس هي المناطق « الإيجابية » ، بمعنى المزروعة والقابلة للزراعة .

ثانياً التوسع بالمساحات المنتجة للحبوب بواسطة المدرجات في الجبال (الجلول) المناسبة بمناخها وبتطوير الري في بعض المناطق نصف الجافة والجافة في العالم وبالتجفيف للمستنقعات والمناطق الرطبة وبأخذ الأراضي من بعض مناطق الغابات .

ثالثاً الزيادة في الانتاجية في الزراعة باستعمال الأسمدة والبذار المؤصلة والمبيدات وتحسين الدورة الزراعية واستعمال الأدوات الفاعلة والآلات ومراقبة تآكل التربة والأخذ بالتدريب الزراعي ورفع مستوى صحة العاملين في الزراعة .

صحيح أن الكثير مما ذكرنا قد أخذ به في العديد من البلدان ؛ لكن يبقى المجال للعمل الأكثر أيضاً .

رابعاً زيادة انتاج الغذاء بمصادر جديدة ووسائل جديدة ، حيث يتركز الاهتمام بالبروتين من مصدريه النباتي والحيواني . ويؤخذ لذلك بالصيد المكثف للاسماك وفي الوقت نفسه زراعتها (بمعنى التربية في البحيرات في المزارع المخصصة) ، ثم بالتدجين لبعض الحيوانات البرية وأيضاً بالتصنيع للمواد الزراعية عبر الإهتمام بمخلفات العصر .

خامساً الاهتمام بالأغذية الاصطناعية المستمدة ، بشكل خاص من النفط - البروتين كعلف للحيوان وكغذاء حتى للانسان .

سادساً الزراعة على الرطوبة (Hydroponis)[٥] .

بالخلاصة بالامكان القول ان قضية زيادة انتاج الغذاء يمكن أن تعالج بطريقتين : الأولى تتلخص في الاستعمال الأكثر فعالية للأرض والبحر والمياه الداخلية ـ البحيرات ، والثانية بالأخذ بأنواع جديدة من مختلف الأغذية وحتى الإصطناعية .

هذا وحسب روبنسون بالإمكان حل مشكلة تأمين الغذاء للأجيال القادمة بشكل مرضٍ ، وذلك إذا ما تمكن مزارعو العالم من رفع مستوى الإنتاج لديهم للمستوى الذي وصل اليه معظم المزارعين في الدانمارك . وبالتالي فمساحة الأرض المخصصة للزراعة حالياً بإمكانها أن تؤمن الغذاء لأضعاف أضعاف عدد سكان العالم الحاليين . صحيح أنه قد حصل بعض التقدم ، إنما هناك ضرورة ملحة لزيادة وتائر الاسراع في العمل للتقدم[٦] .

إنما قبل كل ذلك ، قبل كل هذه التدابير ـ التي استعرضنا بالعناوين دون تفاصيل مضامينها ـ ذات الأبعاد الطبيعية ، انما الاجتماعية أيضاً لإمكانية تجسيدها ، قبل كل ذلك تبقى المشكلة اجتماعية في جوهرها ورهناً بالنظام الاقتصادي الاجتماعي القائم وكما أشرنا أكثر من مرة .

فالواقع انه رغماً عن النقص في الغذاء نسمع دوماً عن خزن الحبوب وحتى إتلافها كحرق البن وإتلاف السمك الخ . . . وذلك لعدم حصول أصحاب هذه المواد الغذائية على الأسعار المرضية للبيع . فالحل هنا بالنسبة للمدرسة البورجوازية (المعبر عنها هنا روبنسون بالنسبة لما نعالج) هو برفع المقدرة الشرائية لسكان البلدان المتخلفة والنامية (آسيا ، افريقيا ، أميركا اللاتينية) كيما يتمكنوا من شراء هذه المواد الغذائية ، وتعليمهم في الوقت نفسه على تنويع وجبات الطعام ليتحسن مستواهم الصحي . كما ترى المدرسة البورجوازية أن على البلدان المتقدمة والغنية أن تقدم المساعدات المالية والفنية وغيرها للبلدان المتخلفة لتتمكن من المزيد من شراء هذه المواد الغذائية ومن تحسين زراعتها وإقامة مؤسسات الاستخراج والتصنيع الخاصة بها . كما تضيف أن هذا ما جرى الأخذ به في العديد من البلدان المتخلفة ، بحيث تمكنت من أن ترفع من مستواها الغذائي والمالي بمساعدة الدول المتقدمة .

ليسمح لنا هنا بوضع بعض النقاط على حروف الحقيقة غير الواضحة من هذا العرض الذي يراد به الحفاظ والحماية والإبقاء على النظام الرأسمالي « المقدس » الذي لا يجوز المسّ به . فلماذا لا تُساعد هذه الدول المشار اليها بشكل جدي على التصنيع ـ

---

(٥) H. Robinson, Humain geography, p. 65-68

(٦) Ibidem p. 68-69

المخرج الأمثل والوحيد لحل المشكلة بشكل جذري بالنسبة لما يسمى « الانفجار السكاني » (أنظر آخر الفصل الثالث ـ الحلول المقترحة للانفجار السكاني من القسم الثالث الذي بين أيدينا) وتحل بالتالي مشكلة الغذاء في بلدان العالم الثالث ، لارتباط الانفجار السكاني بها والتي لولاها ـ مشكلة الغذاء ـ لما كان هناك حديث عن « الانفجار السكاني » . فالواقع ان المهم بالنسبة للمدرسة البورجوازية ، وكما يتضح من امعان النظر بالمقترحات الفنية والاجتماعية التي تقدم ، المهم هو الحفاظ على الحضارة البورجوازية التي أفرزها النظام الرأسمالي . فهي تريد أن تعالج المشكلة من دون المساس بالمسبب لها ـ النظام الرأسمالي بحد ذاته .

نقول هذا مع الإشارة إلى عدم صحة القول بحل المشكلة عن طريق الأخذ بما طرح من آراء فنية بشكل خاص واجتماعية بشكل عام ، في بلدان العالم الثالث ، على اعتبار أن حلّها يكون بالخروج من التخلف الذي لم تخرج منه دولة من دول العالم الثالث لتاريخه ، من جراء عدم جدوى حوار الشمال والجنوب ـ حوار « الطرشان » ومن جراء عدم جدية وجدوى المساعدة التي تقدمها الدول المتقدمة ، والتي هي ضد مصلحتها ـ إذا ما كانت جذرية وصحيحة ـ القائمة على قانون الربح القانون الأساسي لنظامها . فالمشكلة تتلخص بوجود إمكانيات وطاقات كبيرة وكثيرة غير مستغلة من قبل الدول الرأسمالية التي لا يهمها سوى الربح المستند الى قانون الملكية الخاصة وبالتالي لا تستغلها ـ الامكانيات والطاقات ـ إلا في الحدود التي لا تؤثر على الربح الذي هو مبرر وجودها . أما الحل الأمثل فهو بما اقترحنا بالنسبة للانفجار السكاني (أنظر آخر الفصل الثالث ـ الحلول المقترحة للانفجار السكاني من القسم الثالث الذي بين أيدينا) وهو الأخذ بالنظام الذي يلغي الاستغلال بالاستناد الى قانونه الأساسي ـ تلبية حاجات الناس الغذائية والمعيشية المختلفة ـ القائم في الوقت نفسه على قانون الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، عنينا النظام الاشتراكي .

إنما هذا الذي نقول لا ينفي ضرورة عقلنة التزايد السكاني لمؤازرة الحلول المقترحة والتي تُوجز بالأخذ بالنظام الاشتراكي كبديل وحيد أوحد للنظام الرأسمالي ، إذا ما أردنا الحلول الجذرية لمشكلة الغذاء وعضوياً في الوقت نفسه للانفجار السكاني وحتى المشاكل الإجتماعية المتأتية في جذورها عن النظام القديم الذي يصطرع مع الجديد في طريق التاريخ الجدلي في مساره . وبالتالي يستمر الأخذ بالعقلنة لتزايد السكان ـ عبر التخطيط لكل مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، إنما من دون هويل وعويل وخوف مصطنع على الحضارة الغربية يخفي المصلحة الطبقية .